الباب الثالث

المصير

تقديم

يجمع الباحثون والمفكرون على أن الدولة الوطنية الحديثة هى الكيان السياسي القادر على احتواء حركة البشر وتحقيق التوازن بين جماعات تعيش معاً فى مجتمع واحد على الرغم منوجود قدر ما من التعارض في بعض مصالحها. تلكالدولة الوطنية، التى تحددت معالمها فى معاهدات ويستفاليا عام ١٦٤٨، وأرست قواعد السلم الدولي بعد حروب محلية وإقليمية وقارية، دامت أكثر من أربعة قرون بين كافة الدول الأوربية. وافتتحت مرحلة من تحقيق السلام والأمن والازدهار للشعوب الأوروبية. وانتقل نموذجها بعد ذلك إلى جميع أنحاء العالم. وهى بالمفهوم القانوني، تتكون من ثلاثة عناصر: الإقليم والسكان والسلطة. الإقليم هو مساحة الدولة، بحدود ثابتة مستقرة معترف بها، والشعب(أو عدة شعوب) يتشكل من مواطنين متساويين فى الحقوق والواجبات، انتماؤهم للدولة لا يعلو عليه أي إنتماء آخر، طائفي أو عرقيأو مذهبي،والسلطة تتكون من السلطات الثلاث، التشريعية والقضائية والتنفيذية. وهى القوة الوحيدة فى الدولةالتي من حقها استخدام أدوات العنف. ونجاح الدولة الوطنية مشروط ببناء نسق متكامل من المبادئ والمفاهيم التي تقوم بينها علاقات ضرورية، بحيث لا يقوم أي منها بغير الآخرين.ومن أهمها: مفهوم المواطنة، بمعنى المساواة

بين مواطنى الدولة، وضمان مشاركتهم فى الحكم؛ سيادة القانون والشرعية الدستورية؛ فصل السلطات واستقلال القضاء؛ تداول السلطة سلمياً. على هذا النحو، فإنه يستحيل قيام دولة وطنية حديثة على أرضية تقليدية، أي على أرضية مجتمع منقسم على نفسه، متعدد العرقيات والأديان والطوائف والعشائر المتحاجزة والمتفاصلة. ومن ثم فإن تجميع إثنيات وأديان وطوائف وعشائر لا ينتج شعباً، ولا مواطنين بالمفهوم الحديث للوطنية.

ولذلك فمنظومة الدولة فى الدول العربية التي تناولناها فيما سبقتواجه أزمة حقيقية تتمثل فى تعثر عملية تحويل الكيانات العرقية والدينية والطائفيه والعشائرية إلى كيان واحد يشكل مجتمعاً متماسكاً. وقد تبدت ملامح هذه الأزمة في عاملين يهددان وجود الدولة، أولهما: تعدد وتصاعد دور فاعلين جدد يشكلون فئات واسعة من ساكنيها، غير موالين للدولة، أو ينتمون إلى كيانات سياسية أو طائفية بدرجة أعلى من انتمائهم للدولة، بحيث أصبحوا يشكلون تحدياً وندا لها. ثانى هذه العوامل هوعدم قدرة الدولة متعددة الانتماءات على بسط سيادتها وسيطرتها على كامل أراضيها وحدودها. وقد أدت النظم السياسية القائمة على الاستبداد والأساليب الأمنية والبوليسية، التي شكلتها هذه الدول، إلى تشابك وتطور العوامل والظواهر الكامنة فى نشأتها وتطور بنيتها ومسارها على النحو الذى سبق أن بيناه، إلى أن أصبح الخيار الوحيد أمام بعض ساكني هذه الدول هوالفوضى

والعنف والإرهاب، مما يهدد بانهيارها وتفكيك أوصالها أو تحولها إلى دولة فاشلة.

السؤال إذن ماهو مصير تلك الدول؟... وهل من سبيل لبناء دولة وطنية حديثة قادرة على استيعاب كل هذه التعقيدات؟ هذا هو السؤال الذي سنحاول التوصل إلى إجابات عليه فى هذا الباب.

بديهي أنه توجد اختلافات وتباينات بين كل دولة وأخرى، كما توجد سمات مشتركة بين مجموعات معينة من الدول. ومن هنا فقد صنفنا الدول التى نشأت فيما بعد الحرب العالمية الأولى إلى ثلاث مجموعات: المجموعة الأولى تشمل الدول الستالأعضاء فيمجلس التعاون الخليجى. ومجموعة من خمس دول متعددة الأعراق والمذاهب والطوائف والأقاليم، وهى اليمن والعراق وسوريا والسودان وليبيا. ومجموعة أخيرة، تتكون من دولتين، يرتهن مصيرهما بإرادة دول أخرى، وهما الأردن ولبنان.وسنحاول التعرف على آفاق مستقبل المجموعات الثلاث على الوجه التالي:

المجموعة الأولى: دول مجلس التعاون الخليجي

وتتكون من المملكة العربية السعودية ودولة الإمارت العربية المتحدة وسلطنة عمان ودولة الكويت ودولة قطر ومملكة البحرين. وتعتمد جميعها على العمالة الأجنبية الوافدة فى تحقيق هذه معدلات مرتفعة من النمو والاستثمار. هذا الاعتماد أدى إلى وجود فئات واسعة من السكان

المقيمين، يشكلون ستة أضعاف مواطني دول الخليج تقريباً، باستثناء السعودية. هؤلاء الوافدون غير موالين للدولة المقيمين فيها، وينتمون إلى دولهم لا إلى الدولة المضيفة. أدي وجودهم بهذه الكثافة إلي خلل في التركيبة السكانية، بكل ما يحتويه من اختلاف في العادات والتقاليد والأديان والقيم، الأمر الذي يحمل بين طياته مخاطر علي الهوية الخليجية في ظل وجود لغات ولهجات ومصطلحات مختلفة. صاحب هذه الأمور بالطبع تغير لوجه الحياة الاجتماعية، بعدما قامت هذه العمالة الوافدة من الهند وباكستان وغيرها من دول العالم بإنشاء مدارس ونواد وصحف خاصة بها، وغير ذلك من متطلبات الحياة. الأمر الذي أدى إلى أن تتحول معه دول الخليج إلي ما يشبه الدول الآسيوية المصدرة لهذه العمالة. والأخطر من كل ذلك،أنهم صاروا فاعلين جدداً داخل أراضى الدولة، غير موالين، ويشكلون تحدياً وناداً لها. مما دعى ضاحي خلفان، رئيس شرطة دبي، إلى أن يعبر عن مخاوفه إزاء هذا الأمر في تصريح له في ملتقي الهوية الوطنية في أبو ظبي، في ابريل ٢٠٠٨، قال فيه "أخشى أننا نبني عمارات ونفقد إمارات.. وأن ما تشهده البلاد هو هجرة العواصف.. وهل يكون كوتي (اسم هندي شائع) مرشحاً للرئاسة في دولة الإمارات؟تماماً كما فعل أوباما في انتخابات الولايات المتحدة الامريكية".

يبين الجدول التالي نسبة حجم العمالة الوافدة إلى كل من عدد السكان والقوى العاملة، ومعدل نموها السنوي فى كل دولة خليجية، معتمدا على تقرير صادر عن الغرفة التجارية الصناعية بالرياض، فى نوفمبر ٢٠١٤ عن بيانات ٢٠١٠:

الدولة	النسبة إلى عدد السكان	النسبة إلى القوى العاملة	معدلالزيادة السنوية
المملكة العربية السعودية	٤١,١%	٦٢%	٢٣,٤
الإمارات العربية المتحدة	٨٨%	٩١%	٢٣%
سلطنة عمان	٣٤,٢%	٦٥%	١٧%
دولة الكويت	٦٧,٩	٨٠%	٣٥,٨%
دولة قطر	٨٨%	٩٠%	١٣,٩%
مملكة البحرين	٥١,٤%	٦٥%	٢٣,٢%

مع ملاحظة أن البيانات لاتظهرحجم العمالة الكادحة "غيرالرسمية "،أي التي تعمل خارج نظر وسيطرة الدولة،والآخذة فى الإنتشار مع تضييق الدولة على القطاع الخاص.

ومع ظهور وتنامي أطر وقواعد وآليات العولمة، وحرية التجارة واتفاقيات العمل الدولية وقيم حقوق الإنسان، أصبحت هناك مطالبات بمساواة العمالة الأجنبية الوافدة مع العمالة الوطنية، في كافة الحقوق السياسية والمدنية والاجتماعية. وتطالب المنظمات الدولية الحكومات الخليجية بمراجعة اتفاقيات التوظيف لضمان وجود حريات نقابية وإجراءات سلامة مناسبة فى أماكن العمل. وقامت المنظمات غير الحكومية والجمعيات الأهلية المعنية بحقوق العمال المهاجرين، وحقوق الإنسان بصفة عامة، بتوجيه انتقادات قوية في تقاريرها الدورية السنوية حول بعض دول الخليج العربي في هذا الشأن.هذا فضلاً عن تدخلات وضغوط الدول المصدرة للعمالة. وتوضح كثير من الشواهد تحول العمالة الوافدة إلى قوة سياسية ضاغطة، شكلت حركات سياسية تعبر عن فكر وطموح ومطالب العمالة الأجنبية الوافدة. ويؤكد ذلك تلك المظاهرات والاحتجاجات والاعتصامات التي تطالب بتحسين شروط العمل، وشهدتها أكثر من دولة خليجية. ومن الوارد أن تتعاظم تلك الاحتجاجات وتتحول إلى تهديد حقيقيلأمن واستقرار دول المجلس.

وفى مواجهة تلك التحديات، طرحت دول المجلس سياسات، واتخذت إجراءات للتخفيف من حدة الخلل في التركيبة السكانية. إلا أنه في ٢٠١٣/١٠/١٦، ذكر تقرير مقدم لمجلس وزراءالعمل في مجلس التعاون

الخليجي،أنه "لم تلتزم أي من الدول الخليجية بالسقف المحدد لعدد العمالة الوافدة المسموح به". وأعلن الرئيس التنفيذي لمجلس وزراء العمل الخليجي فى ٢٠١٤/٩/٢١، "أن إجمالي العمالة الوافدة في الخليج يصل لأكثر من ١٥ مليون عامل وافد، وأن أسواق العمل بدول مجلس التعاون مجتمعة تستوعب أكثر من مليون وظيفة في العام الواحد".

وإذا كان الدافع وراء استقدام العمالة الأجنبية يتلخص فى استخدام عوائد الصادرات النفطية في إرساء بنية تحتية لازمة لتحقيق الخطط التنموية الإستثمارية الطموحة، وتنفيذ المشروعات الاقتصادية العملاقة، وتوفير العمالة المناسبة لتشغيلها، فإن التداعيات التي ترتبت على الاستخدام المكثف لهذه العمالة فى القطاعات الإنتاجية المختلفة كانت خطيرة. وتحولت من أداة للتنمية إلى عامل للاضطراب ومهدد رئيسي للأمن. إذ كانت كافة السياسات والاجراءات التى اتخذت، والتي يمكن أن تتخذ، لم ولن تفلح في الحد أو التخفيف من حجم العمالة، الوافدة ومعدلات زيادتها، بل أدت إلى التوسع فى استقدام العمالة غير الرسمية التى تشكل خطورة أكبر على المجتمع، بحيث أصبحت قضية وجودية للدول الخليجية.

من هذا المنطلق، يبدو أنه لامفر من أن تقوم دول الخليج بتحجيم استثماراتها الداخلية بالقدر الذى يتناسب مع عدد سكانها واحتياجتهم المعيشية. وبدلاً من استقدام العمالة الأجنبية الوافدة، تتجه باستثماراتها إلى

البلاد التي تأتي منها هذه العمالة، أوأى بلاد أخرى لديها مزايا اقتصادية نسبية تنافسية، كما تفعل حالياً غالبية دول العالم المتقدم، حيث لم يعد لرؤس الأموال وطن، خاصة فى ظل الضمانات والتسهيلات التى أتاحتها النظم العالمية الجديدة.

يوجد تحد آخر لايقل أهمية، يتمثل فى وجود طائفة شيعية تمثل نسباً عالية من سكان ثلاث دول خليجية، هى: السعودية والكويت والبحرين. ونظراً لعدم وجود بيانات رسمية عن نسب الطائفة الشيعية فى كل الدول الخليجية، فقد أوردنا فى الجدول التالي تقديرات كل من: المجموعة الدولية لمعالجة الأزمات فى بروكسل عام ٢٠٠٥، وتقرير الحريات الدينية الصادر عن وزارة الخارجية الأمريكية عام ٢٠٠٦:

الدولة	نسبة الطائفة الشيعية الى عدد السكان" الوطنيين"
المملكة العربية السعودية	%٣٠
الإمارات العربية المتحدة	%١٥
سلطنة عمان	%٥٠ " أباضية "
دولة الكويت	%٣٠
دولة قطر	%١٠
مملكة البحرين	%٧٠

إن تزايد حجم ومطالب الطائفة الشيعية يشكل تحدياً مصيرياً آخر يواجه السعودية والبحرين،ويتمثل فى وجود فئة كبيرة من السكان الذين ينتمون إلى الطائفة الشيعية،والذين يغلب إنتماؤهم لها إنتماءهم للدولة. والطائفة الشيعية لم تكن في السابق تشكل مشكلة سياسية كبيرة في الدول التيتعيش فيها. إلا أنه بعد نجاح الثورة الإسلامية فى ايران عام ١٩٧٩، تخلى الشيعة عن تقيتهم، وبدأوا يمارسون شعائرهم في العلن، مظهرين أنفسهم. وتشكلت لهم رؤى سياسية ومطالب عبروا عنها بقدر كبير من الخشونة. ورغم ن الطائفة الشيعية فى دولتى قطر والإمارات تتراوح نسبتها مابين ١٠-١٥%، إلا أنها تعيش فى نسيج المجتمع، ولا تشكل مشكلة تذكر. ورغم أن طائفة الشيعة في الكويت، تشكل نسبة ٣٠ % من عدد السكان المواطنين، إلا أنهم يعيشون كمواطنين داخل الجماعة الوطنية. ومن المؤكد أن لنشأة الدولة تأثيراً بالغاً على تماسك الشعب وإحساسه بالمواطنة رغم تعدد الطوائف. وسنتناول موقف الشيعة فى السعودية والبحرين على الوجه التالى:

المملكة العربية السعودية

فى المنطقة الشرقية بمحافظتي الإحساء والقطيف، يقدر عدد طائفة الشيعة الإمامية الأثنى عشرية بمليوني نسمة تقريباً، يمثلون نسبة ١٥ % من المواطنين، البالغ عددهم١٦ مليوناً،حسب تعداد عام٢٠٠٤. ولا يتبع

الشيعة الإمامية في السعودية مرجعية دينية واحدة، والأكثرية منهم يتبع آية الله علي السيستاني في العراق. وظلت الاضطرابات والمصادمات مستمرة، بين شيعة المنطقة الشرقية والسلطات السعودية منذ بداية تشكل المملكة،وحتى قبل تشكلها، فالصراع الشيعى الوهابى له جذور دينية تاريخية. إلا أن المصادمات أخذت وتيرة أعنف في أعوام ١٩٥٣ و١٩٧٠ و ١٩٧٨. وكما ذكرنا بالباب الأول، قام الشيعة في شرق السعودية بانتفاضة محرم، وهي أحداث وقعت عام ١٩٧٩، وتمثلت في مجموعة من المواجهات حدثت بين أبناء محافظتي القطيف والأحساء من جهة وقوات الحرس الوطني السعودي من جهة. بدأت الأحداث في اليوم السادس من محرم الموافق ٢٥ نوفمبر، وانتهت في يوم ٢٩ نوفمبر بقمع قوات الأمن للاحتجاجات، وإعادة السيطرة على المنطقة. وقد أصدرسماحة الشيخ محمد عبد العظيم الحسين، رئيس لجنة الدفاع عن حقوق الإنسان بشبه الجزيرة العربية، بياناً جاء فيه: " في زمن انقلبت فيه جميع المقاييس، وأصبح فيه الحق باطلاً والباطل حقاً، وأصبح يقدس فيه الطغاة والظلمة وأعوانهم ومؤيدوهم، وصارت تلقى فى مناقبهم الخطب العصماء، ويدعى لهم بطول العمر، في زمن التيه والضياع وانعدام الرؤيا الشرعية والسياسية، بسبب فقدان البوصلة الصحيحة، والانحلال السياسي والمبدئي والأخلاقي، بسبب غلبة المصالح الشخصية، في هذا الزمن

البائس، ما أحوجنا لانتفاضة تشحذ الهمم وتوقظ الضمائر، وتكسر حاجز الصمت والخوف، وتنزع لباس الذل و الهوان، ما أحوجنا لانتفاضة، تعدل المسار وتقيم قطب البوصلة". وحدثت بعد ذلك احتجاجات ومصادمات عديدة، حتى وقعت مصادمات البقيع، وهي مواجهات حدثت بين ٢٠ و٢٤ فبراير ٢٠٠٩ بمنطقة مقابرآل البيت بالبقيع بالمدينة المنورة بين متظاهرين شيعة وقوات الأمن السعودية التي يساندهاأتباع جماعة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر. وألقى رجل الدين الشيعي، مجتبي الشيرازي، عدة خطب على أثر تلك الأحداث التياتسمت بعنف غير مبرر، يهاجم فيها النظام السعودي، جاء فيها: " ينبغى القيام الفوري والجدّي والمثابر بالعمل على استقلال المنطقة الشرقية –التي تقطنها نسبة عالية من الشيعة– عن السعودية، وإعلانها دولة مستقلة ذات سيادة كاملة كبقية الدول"، لافتاً النظر إلى النموذج الباكستاني، بإعلان انفصال المسلمين عن الهندوس وقيام دولة باكستان".

كما قامت مجموعات من الشباب، قدرت أعدادهم بالآلاف، باحتجاجات متفرقة، بدأت يوم ٢٨ يناير عام ٢٠١١، للمطالبة بإصلاحات سياسية واقتصادية والإفراج عن المعتقلين والسجناء السياسيين. ولم يكن هذا التحرك شيعياً محضاً. لكنه احتوى على بعض المطالبات الشيعية. وفي الخميس ١٠ فبراير، قام عدد من الدعاة والمثقفين والأكاديميين بالإعلان

عن تأسيس حزب الأمة الإسلامي، وهو حزب سياسي يدعو للإصلاح. وقامت السلطات باعتقال ٥ أشخاص من مؤسسيه. في الخميس التالي، ١٧ فبراير، تظاهر مئات الأشخاص في قرية العوامية ذات الأغلبية الشيعية شرق السعودية، للمطالبة بالإفراج عن سجناء سياسيين، وقد واجهتها السلطات بعنف بالغ. في يوم الأربعاء ٢٣ فبراير، قدم عدد من مثقفي المملكة عريضة "نحو دولة الحقوق و المؤسسات" إلى الملك عبدالله بن عبدالعزيز، تطالب بالملكية الدستورية والمساواة والفصل بين السلطات،وقع عليها أكثر من ٧٠٠٠ من رموز ونخب المجتمع السعودي. وقد أدت الاحتجاجات إلى إصدار قرارات ملكية شملت إنشاء الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد، وإنشاء برنامج مخصص لإعانة العاطلين عن العمل، وغيرها من القرارات التى أعطت حوافز ومكتسبات مالية كبيرة للمواطنين، وخاصة الشباب والعاملين بأجهزة الدولة، أملاً فى إنهاء التوترات التياستمرت على مدى عامين وحظيت بتغطية إعلامية عالمية واسعة. وقد عكست ردود الفعل الدولية حالة التوتر والصدمات التي لم تهدأ خلال عامى ٢٠١١و٢٠١٢. ففي يوم ٨ مارس من عام ٢٠١١، صرح المتحدث باسم وزارة الخارجية الأمريكية للصحفيين: "تدعم الولايات المتحدة مجموعة من الحقوق العامة، بما في ذلك الحق في التجمع السلمي وحرية التعبير". وأضاف "يجب احترام تلك الحقوق في كل

مكان، بما في ذلك المملكة العربية السعودية." وفى مارس ٢٠١٢، أدانت منظمة "هيومن رايتس ووتش" قمع السلطات السعودية المتظاهرين سلمياً بالقطيف، وطالبت الحكومة بوقف هذه الانتهاكات بحق المتظاهرين. ونددت المنظمة في بيان لها باستخدام قوات الأمن السعودية كل أنواع القوة لتفريقهم، بما فيها الرصاص الحي، وطالبت الحكومة السعودية بممارسة أعلى درجات ضبط النفس في تعاملها مع التظاهرات. داعية المملكة لاحترام تعهداتها الدولية التي تضمن حق الناس في التعبير السلمي عن المطالب المشروعة. وفي شهر يوليو من عام ٢٠١٢ قال مسؤول ملف حقوق الإنسان في وزارة الخارجية الروسية: أن "موسكو تأمل أن تتخذ السلطات في المملكة العربية السعودية الإجراءات اللازمة لاستقرار الأوضاع في المنطقة الشرقية للمملكة، وأن توقف المصادمات الطائفية".

في منطقة نجران، في الجنوب، توجد الطائفة الشيعية الإسماعيلية، ويقدر عدد أفرادها بنحو ٧٠٠ألف. كما ينتشر الشيعة الزيديون في مناطق عدة بالجنوب الشرقي، في عسير وجيزان ونجران، بالإضافة إلى بعض المناطق المتفرقة.ويقدر عددهم بمليون نسمة تقريباً. وبذلك يبلغ عدد الشيعة بالمملكة نحو ثلاثة ملايين وسبعمائة ألف نسمة تقريباً، يشكلون نسبة تبلغ حوالي٣٠%من عدد السكان. وتثير حركة الحوثيين باليمن، العديد من التساؤلات في ظل الحديث عن إمكانية وجود سعي لدى الحوثيين للدخول

إلى الأراضي السعودية، خاصة وأنه كانت قد وقعت معارك ضارية خلال شهور نوفمبر وديسمبر ٢٠٠٩ ويناير ٢٠١٠، خاضتها الرياض ضدهم عند حدودها مع محافظة صعدة اليمنية، وبلغت خسائر الجيش السعودى فيها ١٣٣ قتيلاً. وتتميزمناطق الحدود السعودية اليمنية، بامتدادات القبائل فيها. ولا يخفى على أحد حجم الاختلاط القبلي، فقبائل الحارث بن كعب، ويام، وولد عبدالله، والمكارمة، هم أبرز سكانها، وتربطهم صلات قرابة ونسب مع قبيلة حاشد، وكذلك مع فروع أخرى. والمنطقة تشكل إقليماً جغرافياً سكانياً واحداًكانت عاصمته نجران، قبل استقطاع السعودية لعسير وجيزان ونجران، وضمها إليها بقوة السلاح. كما أن نجران تشكل المعقل الأساسي للطائفة الإسماعيلية في المنطقة، وهم كما سكان جيزان وعسير والحوثيون، يشكلون تيارات في المذهب الشيعي الذي يتعرض أتباعه بالسعودية لاضطهاد وتهميش ممنهج من قبل الدولة (كما يدعون). ويشكل هذا الواقع سبباً لتوترات متكررة. فقد شهدت المنطقة تحركات شعبية عام ٢٠٠٨ على خلفية اتهام سكانها لأميرهم، مشعل بن سعود بن عبدالعزيز، بالتمييز ضدهم ومنح أراض لسنّة يتم تجنيسهم في المنطقة لتبديل طابعها المذهبي، وتخللت تلك الحركات مواجهات بين قوات الأمن وأبناء الطائفة. وانتهت القضية بإصدر العاهل السعودي، الملك عبد الله بن عبد العزيز، قراراً بإعفاء الأمير مشعل من منصبه كأمير لمنطقة "نجران" التي تشكل الطائفة "الإسماعيلية" الشيعية غالبية سكانها. وسبق لمنظمات حقوقية، مثل "هيومان رايتس ووتش"، أن أصدرت تقارير حول

الطائفة، وصفت أفرادها بأنهم "مواطنون من الدرجة الثانية، يتعرضون لنسق من التمييز في مجالات التوظيف الحكومي، والتعليم، والحريات الدينية، ونظام العدالة." وكان احتفال الشيعة في جنوب المملكة وإشعالهم الأضواء وإقامة الولائم احتفالاً بانتصارات الحوثيين وسيطرتهم على العاصمة اليمنية صنعاء فى ٢٠١٤/٩/٢١، محط اهتمام كثير من المعلقين، متسائلين هل يعاد إحياءسيناريو إقامة حزام شيعي عند الحدود السعودية اليمنية، الذي حذرت منه صنعاء السعودية في ٢٠١٠؟

مملكة البحرين

فى بلد ينتمى ٧٠% من سكانه إلى الشيعة، تحتكر الأقلية السنية فيه الحكم، حيث تنتمى الأسر المالكة ورجال الدولة وقوات الأم، وجانب كبير من نخبة رجال الأعمال إلى السنة، لابد أن يكون لدى الطائفة الشيعية فى هذا البلد مظالم مشروعة. وسوف يستمر الاضطراب الطائفي، وسيظل بعض قادة وعلماء الشيعة المؤثرين يدفعون حركة المعارضة إلى التطرف من أجل الإطاحة بالنظام الملكي وطرد الشيطان الأمريكي من البلاد. ويرفض شيعة البحرين اتهامهم بأنهم يحملون ولاء مزدوجاً لإيران. ويدللون على ذلك بموقفهم فياستطلاع الرأى الذى جرى عام١٩٧١ تمهيدا لرحيل البريطانيين، عندما أيدوا أن تكون البحرين دولة مستقلة ذات سيادة.وعندما كانت أمامهم الفرصة للمطالبة بالوحدة مع إيران، ورفضوها، فصارت

البحرين دولة مستقلة، بفضل موقف الشيعة. ورغم ذلك فقد أعلن وزير الاعلام البحريني في ١٣ ديسمبر عام ١٩٨١ عن اعتقال ٧٣ عنصراً من جنسيات مختلفة، كانوا يخططون لإسقاط النظام. وفى نهاية المطاف حكمت المحكمة البحرينية العليا على عدد منهم بالسجن بمدد متفاوتة، منهم ثلاثة بالمؤبد.

مع اندلاع أحداث الربيع العربي، التى أطاحت ببعض الحكام المستبدين فى المنطقة العربية، دعا البحرينيون ليوم الغضب فى ١٤ فبراير ٢٠١١، مع الذكرى العاشرة للاستفتاء على ميثاق العمل الوطنى. واستغل المواطنون الشيعة المناسبة للاحتجاج على سوء المعاملة والمطالبة بدستور جديد يشترك فى إعداده الشيعة والسنة معاً، والإفراج عن السجناء الشيعة، ووضع حد للتعذيب فى السجون والمعتقلات، وإلغاء الصلاحيات التشريعية لمجلس الشورى المعين، وحرية تشكيل الأحزاب، وإطلاق حرية الرأي والتعبير، ووقف التجنيس السياسي، وضرورة تداول السلطة التنفيذية بواسطة الانتخابات الحرة،وإلغاءسيطرة العائلة المالكة على مجلس الوزراء الذي يترأسه عم الملك منذ أربعين عاماً. وتحول ما بدأ كمظاهرة سلمية إلى حركة هزت أسس الاستقرار البحريني،وأدت بعد شهرإلى التدخل العسكري والشرطي من قبل القوات السعودية. وفى غضون شهر، توفى أكثر من ٣٠ متظاهراً. وفى مايوعام ٢٠١٢صرحت لقناة الجزيرة سميرة رجب، وزير

الدولة لشئون الإعلام في البحرين: نحن على الأقل في البحرين لدينا شعور أكيد أنه على أقل مستوى، سيقوم اتحاد بين البحرين والسعودية.

إن الإضطرابات فى البحرين ذات جذور عميقة، ولدى الشيعة البحرينيين مظالم مشروعة ليس لها علاقة بإيران، حتى وان كانت تؤيدها أوتؤججها. ومن شأن عدم تصدى الحكومة البحرينية بموضوعية لمشاكل الشيعة أن يخلق أرضا خصبة، ليس فقط للصدام، ولكن أيضا لأولئك الذين يسعون للقضاء على الدولة أوالنظام الملكي في البحرين أو إخضاع السيادة البحرينية لإيران. وتزعم المعارضة الشيعية أنه استناداً على دعم المملكة العربية السعودية للعائلة المالكة البحرينية، فهى تحجم عن إجراء أي إصلاح موضوعى، وتستعيض عن ذلك بتغيير التركيبة السكانية الطائفية فى البحرين من خلال منح الجنسية إلى السنة من الباكستانيين واليمنيين والأردنيين والعراقيين فى مقابل قيامهم باستثمارات كبيرة أو الخدمة فى قوات الأمن الطائفية فى البحرين. وإن صحت هذه الادعاءات، فإن هذه الإستراتيجية قد تمنع تآكل الهوية البحرينية بسبب أى مخططات إيرانية، لكنها ستدفع البحرين أيضاً إلى اضطرابات دائمة قد تقودها إلى نفق مظلم.حيث أن تقليص ملكية أكثر من ثلثي السكان ليست صيغة ناجحة لتحقيق الأمن الاقتصادي والسياسي. ولا شك أن البحرين سوف تظل

صندوقاً من البارود القابل للانفجار فى أى لحظة، ما لم يتمتع المواطنون الشيعة بحقهم فى المساواة فى ظل القانون.

وعن الخيارات المطروحة أمام السعودية والبحرين، نتصور أن الأوضاع لاتحتمل سوى أحد خيارين يتوقف الأخذ بأحدهماعلى الرؤية المستقبلية للدولة. هل المراد بناء دولة ملكية دستورية برلمانية، الأمة فيها هى مصدر السلطات؟. أم دولة ملكية مطلقة، تستند السلطة فيها على الحق التاريخي القائم على الفتح والغزو والشرعية الطائفية؟

الخيار الأول يتطلب تبنى إستراتيجية لبناء مؤسسات للدولة تحقق المواطنة طبقاً لما نصت عليه وثيقة "نحو دولة الحقوق والمؤسسات" التي تقدم بها عدد من مثقفى المملكة وسبق أن أشرنا إليها. ويمكن،هذا الإطار، النظر في إعطاء الشيعة فى البحرين والمنطقة الشرقية والجنوبية الغربية بالسعودية حق تقرير المصير، سواء بالعيش كمواطنين فى دولة مركزية يشاركون فى حكمها ويمنحونها ولائهم الكامل، أو بالحكم الذاتي أو الفيدرالية. كما يمكن النظر فى مسألة الوحدة السعودية البحرينية التي ظلت مطروحة طوال عام ٢٠١٢ وإحيائها من جديد.

أما الخيارالثاني، فهو استمرارالدولة فى اتباع السياسات الحالية المتوجسة من الآخر، واعتبارالمعارضة خيانة تقتدى إقصاء من يقوم بها، دون الأخذ فى الاعتبارالمتغيرات العظمى التي يمربها العالم والإقليم والمجتمع المحلي.

مما سيؤدى بها إلى الدخول فى النفق المظلم الذى دخلت فية الدول التي لم يستوعب حكامها تلك المتغيرات.

المجموعة الثانية : الدول متعددة الأعراق والعشائر والأديان والطوائف

وهى اليمن والعراق وسوريا والسودان وليبيا. وقد تبين لنا فيما سبق أن هذه الدول غير قادرة على بسط سيادتها وسيطرتها على كامل أراضيها وحدودها. ويقوم حكامها بشن حروب شاملة ضد فئات من شعبها.ويصل رؤساؤها إلى الحكم بانقلابات عسكرية استنادا إلى أيديولوجيات القومية العربية أو الإسلام السياسى أو الانتماء المذهبى. جميعهم حكموا دولهم بنظم شمولية استبدادية. وذلك على الرغم من أن هذه الدول، التي كانت تحت انتداب بريطانيا أو فرنسا، أو كانت مستعمرات خاضعة لهما، لم تحصل على استقلالها، إلا بعد أن تم عقد اتفاقيات ومعاهدات نصت على شروط تتضمن إجراء استفتاء لاختيارالحكام ونظام الحكم وإصدار دستور يشارك فى كتابته ممثلون عن السكان وتشكيل برلمانات تضمن التمثيل الفدرالي. كانت القوى الاستعمارية الأوروبية تتخذ هذه الإجراءات بصرامة شديدة لضمان إنشاء دولة وطنية حديثة اعتقاداً منها بأنها الكيان السياسي القادر على احتواء حركة البشر وتحقيق التوازن بين جماعات تعيش معاً

فى مجتمع واحد.وقد اعتبروا الدولة الوطنية (التى تناولنا مدلولها ومواصفاتها فى صدارة هذا الباب)، هي آخر ماتوصلت إليه الحضارة البشرية ككيان سياسي ثبت نجاحهفي جميع قارات العالم. إلا أن الدول الخمس المذكورة ما أن حصلت على استقلالها حتى نكصت عن اتفاقياتها، كما سبق وأن بينا تفصيلاً.حيث وجدنا كافة القوى التي تولت الحكم فى بداية النشأة بعد الإستقلال، أو التى استولت عليه بالانقلابات العسكرية، قد ألغت أو همشت هياكل الدولة الوطنية الحديثة، واستأثرت بالسلطة، مكتسبة الشرعية بدعاوى القومية العربية أو نصرة الإسلام ومحاربة الإمبريالية والصهيونية والكفار. وتحولت الدولة إلى دولة شمولية تسلطية تحقق مصالح الفئة الحاكمة، ضاربة عرض الحائط بمصالح فئات المجتمع الأخرى، سواء كانت فئات عرقية أودينية أو مذهبية أو قبائلية أو فئات الطبقة الوسطى التي نشأت حديثاً بفعل التحولات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التياجتاحت العالم والإقليموغيرت من تركيبة هذه المجتمعات. وإزاء إغلاق الطرق أمام هذه الفئات، التقليدى منها والحديث، للتعبير عن نفسها ومصالحها والمشاركة فى الحكم، لم تجد أمامها سوى استخدام العنف المسلح، الذى وصل إلى حد الحرب الأهلية فى الدول الخمسة تقريباً.

المجموعة الثالثة: دولتا التوازنات الإقليمية

أنشئت دولتا الأردن ولبنان بهدف معالجة أوضاع نتجت عن تنفيذ خطة القوى الاستعمارية الرامية إلى إنشاء دول وطنية حديثة، والتي تقضي بتوحيد الأنقاض العربية الناتجة عن انهيار الإمبراطورية العثمانية، من قبائل ومشيخات وإيالات وسناجق وولايات ومشايخ وإمارات، في كيانات مستقلة مناسبة(كما سبق وأن ذكرنا،فإن طائفتي الموارنة حليفة فرنسا، والدروز حليفة بريطانيا، رفضتا رفضاً باتاً، الانضواء تحت الجمهورية السورية عند إنشائها، نتيجة للمرارات التاريخية، بين هاتين الطائفتين وعدد من الطوائف المكونة للجمهورية السورية). فأنشئت الجمهورية اللبناية من ثمان طوائف رئيسة وعشر طوائف صغيرة، غالبيتها استوطنت هذه المنطقة هروباً من الاضطهاد فى مناطق أخرى من الشرق الأوسط. وزاد الطين بله استيعاب لبنان لمليون فلسطيني خلال النصف الثاني من القرن الماضي، ومليون سوري فى السنتين الأخيرتين، يشكلون معاً أكثر من نصف عدد سكان لبنان، ويعيشون فى مخيمات لاجئين مدججة بالسلاح، تسيطر عليها منظمات إسلامية متطرفة، خاصة المخيمات الفلسطينية. وقد طالعنا فى الباب الأول كيف أن الطوائف اللبنانية، وخاصة المسيحيين والسنة والشيعة والدروز، لها تحالفات إقليمية ودولية، وكيف أنه كلما تغير الوزن الاجتماعي النسبي لأي طائفةسرعان ماتستخدم العنف لتغيير موقعها

السياسي النسبي فى نظام الحكم الطائفي، مما يدعو كافة الطوائف إلى الاستنجاد بحلفائها الإقليمين والدوليين، وأولهم سوريا التى مازالت تقوم بدور اللاعب الأساسى فى لبنان، وإسرائيل. ويتشعب النزاع ويتحول إلى صدام مسلح، ويصل أحياناً إلى حرب أهلية. هذه الأوضاع الشاذة تجعل مصير هذا البلد الرائع الجميل مرهوناً بمستقبل التوازنات التى ستسفر عنها هذه الجولة العنيفة من الصراع الدائر فى اقليم الشرق الأوسط.

تتشابه المملكة الأردنية في نشأتها مع نشأة لبنان . فمنطقة شرق نهر الأردن، التي تقع فى منطقة تماس متوسطة بين مصر والجزيرة العربية وبلاد الرافدين والشام،كان يسكنها عشائر ومشيخات وإمارات وإيالات وسناجق عثمانية. وكانت كلها كيانات شبه مستقلة، تتبع لأقرب ولاية عثمانية. فى مارس ١٩٢٣عقدت بريطانيا مؤتمراً فى القاهرة لبحث كيفية التصرف فى أنقاض الإمبراطورية العثمانية. وكان ضمن مابحثوه مستقبل منطقة شرق الأردن التي لاتتجاوز مساحتها ٩٠,٠٠٠كم، وتحتوى على عشرات من الكيانات السياسية. وقرر المجتمعون (ضرب عصفورين بحجر واحد)، أي تحقيق هدفين بإجراء واحد: تكوين دولة وطنية حديثة، على أساس أن كل السكان من العرب. والهدف الثانى تعويض أحد أهم حلفائها، وهو عبد الله بن الحسين، بتنصيبه ملكاً على هذه الدولة، كما بينا فى الباب الأول. ووقعت الحكومة البريطانية مع الكيان الوليد إتفاقية في ٢٥/

٤/ ١٩٢٣، سميت اتفاقية صك الانتداب، التزمت فيها بريطانيا بالاعتراف بحكومة مستقلة في شرق الأردن تحت رئاسة الأمير عبد الله بن الحسين، على أن يشكل سموه حكماً دستورياً خلال خمس سنوات من الاتفاقية. إلا أن الأمير وحكومته تلكأوا فى توفير الشروط التي نصت عليها الاتفاقية، وهى وضع دستور للإمارة ووجود مجلس نواب منتخب وحكومة برلمانية، كشرط لإعطائها حق الاستقلال التام. إلى أن تم وضع الدستور وتشكيل المجلس التشريعي وحكومة وطنية في عام ١٩٢٨. وحصلت الإمارة على حق الاستقلال فى نفس العام، بموجب اتفاقية وقعت في ١٩٢٨/٤/١٦. وسرعان ما انقلب الملك على الأوضاع الدستورية، وانفرد بالسلطة.

ومنذ ذلك الحين وحتى حرب ١٩٦٧،استقبلت الأردن ملايين الفلسطينين الذين أبعدتهم إسرائيل بهجماتها المتكررة على الأراضي الفلسطينية، حتى صاروا يشكلون أكثر من ٦٠% من عدد سكان الأردن، البالغ عددهم، ٦,٣٠٠,٠٠٠ نسمة، بما فيهم الفلسطينيون الحاصلون على الجنسية الأردنية. وهم يمثلون أكبرتجمع فلسطيني فى العالم. وتنتشر فى أوساطهم منظمات الإسلام السياسي بكافة أطيافها. وتتبدل الأيام، وتتجدد الأحداث.ولكنها تثبت دوماً أن التوازن السياسي القائم في الأردن، على هشاشته، منذ منتصف القرن الماضي، محتفظ بتوازنه، باتفاق ضمنى أو تعاقدي (يعلم الله)، الطرف الثاني الرئيسى فيه إسرائيل. ولكن لايوجد

شيىء معلن. وفى جميع سيناريوهات السلام المقترحة تجد فيالخلفية دوراً منتظراً للأردن. ولذلك فإنه لامستقبل للصراع السياسي الدائر فى الأردن سوى فى إطار مستقبل الصراع الفلسطيني الإسرائيلي.

خلاصة

إذن فمصير الدولة العربية، التى نشأت فيما بعد الحرب العالمية الأولى، سيتحدد من خلال مآل الصراع الدائر داخل كل دولة من دوله، والذي تناولناه بالتفصيل.ويمكن تحديدة فى النقاط التالية:

- يتوقف مصير دول الخليج الست على الطريقة التى ستتعامل بها مع هشاشة وضعها السكاني الذى تفاقمت مشكلاته بتواجد فئات واسعة من السكان يمثل أضعاف عدد مواطنيها، على نحو أصبح يهدد وجود الدولة ذاتها. وربما تكون خيارتها قد انحصرت فى أحد خيارين: أولهما تقليص حجم الاستثمارات الداخلية، إلى الحد المناسب للاحتياجات المعيشية لمواطنيها،وتقليص حجم العمالة الأجنبية الوافدة إلى الحد الذى يجعلها لاتشكل أى تهديد، ويتيح للدولة استكمال بناء مكوناتها من دون خشية من فاعلين لايدينون لها بالولاء. ثانى الخيارات هو أن تظل على حالها، وتحقق نبوءة ضاحي خلفان بأن "بناء العمارات سيضيع الإمارات".
- كما ستؤثر على مصير كل من السعودية والبحرين الطريقة التي ستتبعانها فى التعامل مع أزمة الطائفة الشيعية المتفجرة. فلم يعد أمامهما سوى خيارين: الأول هو إعطاء الشيعة فى البحرين

والمنطقة الشرقية والجنوبية الغربية بالسعودية حق تقرير المصير، سواء بالعيش فى دولة مركزية يشاركون فى حكمها ويمنحونها ولاءهم الكامل أو بالحصول على حكم ذاتي أو فيدرالي، والنظر في مسألة الوحدة السعودية البحرينية وإحيائها من جديد. أما الخيارالثاني، فهو استمرارالدولة فى اتباع السياسات الحالية المتوجسة، دون الأخذ فى الاعتبارالمتغيرات العظمى التي يمربها العالم والإقليم والمجتمع المحلي. مما سيؤدي إلى دخول الدولة فى النفق المظلم الذى دخلت فية الدول المحيطة التي لم يستوعب حكامها تلك المتغيرات.

- أما مصيرالدول متعددة الأعراق والعشائر والأديان والطوائف، وهى اليمن والعراق وسوريا والسودان وليبيا، التيتدور بها حالياً نزاعات مسلحة وحروب أهلية نتيجة إغلاق كافة طرق التعبير أمام فئات ومكونات مجتمعاتهم وإبعادها عن المشاركة فيالحكم،فمن المرجح أن هذه المجتمعات تسير فى المسار الذي سارت فيه غالبية الدول الوطنية الحديثة فى أوربا والأمريكيتن وأمريكا الوسطى وشرق وجنوب آسيا، وكذلك سارت فية دولتا الإمارات والكويت ودول شمال أفريقيا طوال القرون الثلاثةالسابقة. هذا الطريق الذى شهد العديد من النزاعات المسلحة والحروب الأهلية بين مكونات

هذه المجتمعات، إلى أن توصلت بقناعتها الخاصة،وعبرمخاض طويل، إلى ضرورة تقديم تنازلات والتخلي عن أوهامها التوسعية والأيدولوجية فى سبيل العيش المشترك. وتوصلوا معاً، بعد أن أنهكتهم الحروب، إلى شكل الكيان والنظام الذي يحقق التوازن بين مصالحهم جميعاً. وأبدعت الشعوب كيانات ونظماًاستوعبت مكونات شعوبها في بنى وعلاقات حديثة، مهنية ونقابية وحزبية وتنظيمات مدنية مختلفة، ذات مضامين اجتماعية واقتصادية وثقافية وسياسية وأخلاقية حديثة، من دون أن يتخلواعن انتماءاتهم المسبقة، الإثنية والدينية والطائفية والعشائرية، إلا بإرادتهم المستقلة، وكذا دون أن ينتج عن هذه الانتماءات التقليدية نتائج سياسية تضعها فوق الدولة. ومن المعلوم أن المصريين قد توصلوا إلى هذا الكيان، الذي حقق لهم الوحدة عام ٣٢٠٠ قبل الميلاد، بعد أن خاضوا حروباً أهلية ضد بعضهم البعض على مدى ألف عام.

والجدير بالذكر، أن باقى دول الأقليم، تركيا وإيران واسرائيل ومصر ودول شمال أفريقيا، من المرجح أن تتأثر مصالحها السياسية والاقتصادية (وليس مصيرها)، بالأحداث الصاخبة والنزاعات المسلحة والحروب الأهلية التي قد يتحول بعضها إلى إقليمية. وفى مثل هذه الأحوال السائلة الرجراجة،

فإن حجم تأثرهم سيتوقف على حذردولهم وعدم دخولهم كأطراف فى هذه النزاعات والحروب.

المراجع

http://aafaqcenter.com/post/989 الدولة الوطنية

http://www.startimes.com/f.aspx?t=11460281 معاهدات وستفاليا التى أسست للدولة الوطنية.

http://aafaqcenter.com/post/989 مفهوم الدولة الوطنية الحديثة

http://www.aleqt.com/2013/10/16/article_793189.html العمالة الوافدة.

http://digital.ahram.org.eg/articles.aspx?Serial=221715&eid=255 العمالة الوافدة أداة للتنمية أم تهديد للأمن.

http://www.muslm.org/vb/showthread.php?275033 عدد الشيعةفي كل دوله من دول الخليج.

http://www.marefa.org/index.php/الاحتجاجاتالسعودية ٢٠١١-٢٠١٢

http://archive.arabic.cnn.com/2009/middle_east/11/15/Shitte.Saada/ حزام شيعى بالسعودية

http://www.shorouknews.com/columns/view.aspx?cdate=24062014&id=6ddc شيعة البحرين

http://www.aldiwan.org/news-action-show-id-8593.htm الوحدة بين السعودية والبحرين